

المؤتمر الاستعراضي الثالث للدول الأطراف في اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر

جنيف، ٧-١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦

بيان بشأن الألغام غير الألغام المضادة للأفراد

مقدم من ألمانيا

١- ترحب ألمانيا بالتقدم المحرز في إطار اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر فيما يتعلق بمعالجة المخاطر الإنسانية التي تسببها الألغام غير الألغام المضادة للأفراد. فبعد سنوات عدة من المناقشات المثمرة، آن الأوان لوضع الصيغة النهائية لبروتوكول موضوعي بشأن الألغام غير الألغام المضادة للأفراد يُرفق بالاتفاقية، ويعزز القانون الإنساني الدولي بما يشكله من إضافة إلى البروتوكولات الملحقة بالاتفاقية.

٢- ومما يؤسف له أن اقتراح ألمانيا الداعي إلى تكثيف المفاوضات حول وضع بروتوكول ملزم قانوناً بشأن الألغام غير الألغام المضادة للأفراد، والذي أيده الاتحاد الأوروبي واليابان، لم يحظ بتوافق في الآراء خلال هذا المؤتمر الاستعراضي للاتفاقية. ومع ذلك، لا تزال ألمانيا، شأنها شأن معظم الدول الأطراف، تؤمن بجدوية الاتفاقية بوصفها آلية أساسية من الآليات المتعددة الأطراف للقانون الإنساني الدولي. فمسألة الألغام غير الألغام المضادة للأفراد ستبقى على جدول الأعمال. وينبغي أن تستمر المفاوضات خلال فترة أقصاها الاجتماع القادم للدول الأطراف في الاتفاقية، المقرر عقده في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧.

٣- وعلى الصعيد الوطني، تتبع ألمانيا بشأن الألغام غير الألغام المضادة للأفراد السياسة التالية، وهي سياسة أكثر صرامة من الاقتراحات المقدمة من الاتحاد الأوروبي التي تؤيدها ألمانيا في سياق الاتفاقية:

١` تكون الألغام غير الألغام المضادة للأفراد التي تستخدمها القوات المسلحة الألمانية قابلة للكشف.

٢` تُزود الألغام غير الألغام المضادة للأفراد التي تستخدمها القوات المسلحة الألمانية بآلية تكفل الحد من حياتها النشطة.

٣` يجب أن تستوفي الألغام غير الألغام المضادة للأفراد التي تُنقل إلى دول ثالثة الشروط المتعلقة بالكشف والحياة النشطة.

٤- وقد أثبتت الاتفاقية، منذ ما يزيد على عقدين، أنها المحفل العالمي النموذجي لمواصلة تعزيز القانون الإنساني الدولي. ولا بد أن يستمر زخم هذا الصك الديناميكي، ومساهمته الفريدة في حماية السكان المدنيين في مواجهة الصراعات المتزايدة الخطورة والعنف. ويمكن أن تتجسد هذه المساهمة في وضع بروتوكول جديد بشأن تعهدات ملزمة قانوناً فيما يتعلق بكشف الألغام غير الألغام المضادة للأفراد، وحياتها النشطة، ونقلها. وتظل ألمانيا ملتزمة بهذا المسعى الهام.